



السكنية" توقع عقد الخدمات الاستشارية الخاص بتطوير ثلاثة مواقع سكنية مختلفة

المشاري: بدأنا بخطوات جادة لتحقيق رؤية إسكانية مستدامة



وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان م. عبداللطيف المشاري ومدير عام المؤسسة بالتكليف م. راشد العنزي ونائب المدير العام لشؤون الاستثمار ومشاريع القطاع الخاص بالتكليف م. أنور الحليلة ونائب المدير العام لشؤون العلاقات العامة والتطوير عمر الرويع وممثل شركة «ستراتيجي آند ميدل إيست ليميتد» كريم عبدالله خلال المؤتمر الصحافي (ريليش كومار)

- اختيار المواقع جاء بعد دراسة شاملة لأماكن إستراتيجية قريبة من المناطق الحضرية
- الخطة المستقبلية تشمل تغطية جميع الشرائح المستحقة للسكن بما في ذلك المرأة العزباء والرجل الأعزب
- المؤسسة تلقت طلبات عدة من رجال غير متزوجين يطالبون بإيجاد حلول سكنية تتناسب مع أوضاعهم

عاطف رمضان

وقعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية عقد الخدمات الاستشارية الخاص بتطوير ثلاثة مواقع سكنية مختلفة وفقاً لأحكام قانون رقم 118 لسنة 2023 بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتتميتها اقتصادياً. وقال وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان م. عبداللطيف المشاري في مؤتمر صحفي على هامش توقيع العقد، بحضور مدير عام المؤسسة بالتكليف م. راشد العنزي، ونائب المدير العام لشؤون الاستثمار ومشاريع القطاع الخاص بالتكليف م. أنور الحليلة، ونائب المدير العام لشؤون العلاقات العامة والتطوير عمر الرويع، إن توقيع العقد يعد بداية خطوات جادة لتفعيل نموذج المطور العقاري والانطلاق الحقيقية للتحول في فلسفة الرعاية السكنية في الدولة وإشراك القطاع الخاص في دفع عجلة المشاريع الإسكانية وتقديم حلول مستدامة توفر بدائل متنوعة للمواطنين، تتوافق مع الاحتياجات المختلفة للأسر الكويتية، ونماذج إسكانية ذات كفاءة وجودة عالية. وأضاف المشاري أن تفعيل القانون بصورة موازية للنظام الحالي للرعاية السكنية يمثل أولى خطوات الانتقال السلس من النموذج التقليدي الذي يعتمد على تأمين الدولة المباشر للوحدات السكنية، إلى نموذج الشراكة

مع القطاع الخاص والذي بدوره يفعل أهم السياسات التنموية للدولة وهي التحول من التشغيل إلى الرقابة والتنظيم. وأكد المشاري أن المشاريع المعنية بالعقد الاستشاري الذي تم توقيعه تعد مشاريع نموذجية لاختبار كفاءة النظام العام لقانون المطور العقاري، مؤكداً أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية ستراقب عن كثب جميع مراحل تنفيذ المشاريع لضمان السبل المثلى لتطبيقات القانون والتعامل الفاعل والسريع مع أي تحديات تنفيذية قد تطرأ. وحول الآثار المتوقعة للعقار على أسعار العقار السكني، أوضح الوزير المشاري أن المشاريع الحالية والمشاريع الإسكانية المزمع طرحها مستقبلاً ضمن منظومة المطور، لنخلق بيئة تنافسية بين المستثمرين واستغلال إمكانيات القطاع الخاص لخلق وفرة وتنوع في المعروض السكني، تسهم في إعادة التوازن للعرض والطلب على العقار السكني وتكبح جماح التضخم المتزايد على أسعاره. وأشار إلى أن منظومة المطور العقاري إحدى المحاور الرئيسية وحجر الأساس لبرنامج متكامل لاستدامة الرعاية السكنية تم إعداده بعناية ضمن الجهود الحكومية لتعزيز التنمية المستدامة.

احتياجات الأسر

وفي رده على أسئلة الصحافيين، أفاد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري بأن المطور العقاري بعد الحضور الأساسي في الخطة الإسكانية المستدامة، مشيراً إلى أن المشروع يهدف إلى تحقيق ثلاثة محاور رئيسية، أولها توفير خيارات إسكانية متنوعة تناسب مختلف احتياجات الأسر، وثانيها تنفيذ مشاريع عالية الجودة وفق أفضل الممارسات، وثالثها إشراك القطاع الخاص بفعالية في تنفيذ المشاريع، ما يضمن استدامة الميزانية العامة للدولة. وأضاف أن اختيار المواقع جاء بعد دراسة شاملة لمواقع استراتيجية قريبة من المناطق الحضرية، لضمان رغبة المواطنين في السكن بها، مشدداً على أهمية التنوع في

المساحات السكنية، حيث إن الرعاية السكنية لن تكون محصورة في نموذج واحد، والمساحات ستشمل خيارات متنوعة تبدأ من 375 متراً مربعاً وما فوق، وفقاً لرغبة المواطن وإمكانياته. وأكد أن الخطة المستقبلية تشمل تغطية جميع الشرائح المستحقة للسكن، بما في ذلك المرأة العزباء والرجل الأعزب، مشيراً إلى تلقي طلبات عديدة من رجال غير متزوجين يطالبون بإيجاد حلول سكنية تتناسب مع أوضاعهم. وأضاف أن رؤية الوزارة تهدف إلى وضع نظام متكامل يراعي مختلف الفئات، عبر توفير تسهيلات وتمكين وإسناد لكل شريحة وفق استحقاقها للرعاية السكنية. وأشار إلى أن الوزارة عملت منذ اليوم الأول على التنسيق مع القطاع الخاص، حيث تم عقد اجتماعات مكثفة مع أكبر شركات التطوير العقاري واتحاد العقاريين لمناقشة القانون الجديد، مؤكداً أن هناك توافقاً كبيراً بين الجهات المعنية، مع وجود تحديات تتعلق بليات التمويل وتحديث الأراضي، والتي يتم العمل على معالجتها ضمن الخطة التنفيذية.

وأوضح المشاري أن قانون رقم 118 لسنة 2023، الخاص بتأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً، يعد نقلة نوعية في دعم المشاريع الإسكانية. وأشار إلى أن مجلس إدارة المؤسسة وافق على تفعيل

ضمه إلى المجلس التخصصي لطب الأسنان

وزير الصحة يستحدث قسم طب الأسنان الشامل لتعزيز الخدمات الطبية في الكويت

الكويتي في طب الأسنان المتقدم والشامل. ويعتبر إنشاء قسم طب الأسنان الشامل استكمالاً للجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الصحة لتعزيز مستوى الخدمات الصحية في البلاد. ويعكس القرار حرص الوزارة على مواكبة التطورات الحديثة في مجال طب الأسنان، من خلال تقديم خدمات طبية متكاملة ومتطورة للمجتمع الكويتي.



صدر وزير الصحة د. أحمد عبدالوهاب العوضي قراراً باستحداث قسم طب الأسنان الشامل كإحدى الأقسام الجديدة في التخصصية، وينضم إلى المجلس التخصصي لطب الأسنان.

وتضمن القرار أن يمارس القسم أعماله بمرکز الرعاية الصحية الأولية ومراكز طب الأسنان التخصصية، ويتبع إدارياً وفنياً إدارة طب الأسنان.

ويأتي هذا القرار كجزء من استراتيجية الوزارة الهادفة إلى تطوير قطاع طب الأسنان وتحديث أقسامه بما يتماشى مع أحدث الممارسات العالمية. وبعد تخصص طب الأسنان الشامل من التخصصات الرائدة التي أثبتت فعاليتها في تقديم الخدمات العلاجية المتنوعة تحت سقف واحد، ما يسهم في تخفيف العبء على المراجعين وتسهيل حصولهم على الرعاية الطبية المتكاملة. ويمثل هذا التخصص نقلة نوعية في قطاع طب الأسنان في الكويت، حيث يعد أول التخصصات التي وفرها معهد الكويت للاختصاصات الطبية منذ نحو 22 عاماً، بالتعاون مع الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا.

كما يعتبر من التخصصات التي يبتعث فيها الأطباء الكويتيون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا، بالإضافة إلى تخريج العديد من الكوادر الطبية عبر البورد

الدعم اللازم لهذا التخصص. كما أن هذه الخطوة تبرز الدعم اللا محدود من القيادة الصحية في الكويت، حيث يعد دعم وزير الصحة د. أحمد العوضي ووكيل الوزارة د. عبدالرحمن المطيري والوكيل المساعد لشؤون طب الأسنان د. أحمد أسد محرماً أساسياً لهذا النجاح، وهو ما يعزز مكانة الكويت كوجهة رائدة في تقديم الرعاية الصحية المتقدمة. هذا، ويسهم القسم في تقديم كافة الخدمات العلاجية للأسنان من الوقائية إلى الجراحية تحت مظلة واحدة، ما يسهل على المراجعين الحصول على العلاجات اللازمة بمرحلة وكفاءة. كما يتيح القسم للكوادر الطبية الفرصة لتقديم أفضل مستوى من الرعاية الصحية، ويدعم البرامج التدريبية والتطويرية للأطباء والفنيين.

ويسهم القسم في توزيع العمل بشكل أفضل بين المراكز الصحية والمستشفيات، ما يقلل من فترات الانتظار ويحسن من تجربة المراجعين.

أكد مصادقة جميع دول المجلس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الهيئ: مجلس التعاون ملتزم بتمكين النساء ذوات الإعاقة في المجتمع



جنيف - كونا: أكد مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير ناصر الهين الالتزام الراسخ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتعزيز حقوقهن في المجتمع. جاء ذلك في بيان ألقاه السفير الهين بصفته رئيس مجلس سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال جلسة الحوار التفاعلي مع

المسؤولية الأممية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك ضمن أعمال الدورة 58 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. وطالب بضرورة تكثيف الجهود الدولية لمعالجة الفجوات التي تعيق تحقيق المساواة الكاملة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، موضحاً أن «عوامل التمييز المزدوجة والعقبات التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة تحول دون تحقيق المساواة الكاملة وتجعلهن بين الفئات الأكثر ضعفاً وتهديداً رغم التقدم الذي تم إحرازه على المستوى الدولي».

وأكد في هذا الإطار الأولية التي تمثلها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدول مجلس التعاون، مشيراً إلى جهود دول المجلس المستمرة في تطوير الوسائل التشريعية والتقنية والمالية لضمان تمتع الكامل بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسخير التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والصحي لدعم إدماجهم بشكل أفضل اجتماعياً واقتصادياً.

ولفت إلى مصادقة جميع دول المجلس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضعها تشريعات وبرامج وطنية لتعزيز إدماجهم مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات وذلك عبر إزالة الحواجز النظامية كافة التي تعيق وصولهن إلى التعليم والعمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. وأكد السفير الهين «النهج الشمولي» الذي تنتهجه دول مجلس التعاون لتعزيز مشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الحياة العامة وتولي أدوار قيادية والمشاركة في عمليات صنع القرار على نطاق أوسع. واستعرض خلال جلسة الحوار مختلف المبادرات والتجارب الرائدة التي اتخذتها دول المجلس لتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة ببناء برامج التدريب القيادي وبناء القدرات وتخصيص الموارد المالية، إضافة إلى إطلاق منصات ومسابقات وطنية وإقليمية تضمن إيصال أصواتهن وتعزيز حضورهن في مختلف المجالات.

الجانبا أكد أهمية التركيز على مجال الاستثمار والطاقة والأمن الغذائي

سفيرنا لدى بنغلاديش بحث تعزيز العلاقات الثنائية مع رئيس الحكومة المؤقتة



كوالامبور - كونا: بحث سفيرنا لدى بنغلاديش علي حمادة سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالات الدبلوماسية والتجارة والاقتصاد خلال زيارته لرئيس الحكومة المؤقتة في بنغلاديش محمد يونس. وذكرت سفارتنا لدى بنغلاديش في بيان أن الجانبين أكدوا خلال اللقاء التزامهما بتطوير

العلاقات بين البلدين في عدة مجالات حيوية بالإضافة إلى التركيز على مجال الاستثمار والطاقة والأمن الغذائي والعملية. ونقل البيان تأكيد السفير حمادة استمرار دعم الكويت لجمهورية بنغلاديش الشعبية والحكومة المؤقتة في جهودهما لتحقيق التقدم والازدهار ووقوفها إلى جانب الشعب البنغلاديشي في تحقيق الأمن والاستقرار. وأكد رئيس الحكومة المؤقتة في بنغلاديش والحاظر جائزة نوبل للسلام 2006 منانة الشراكة الكويتية - البنغلاديشية، مضيفاً أنها «مبنية على الاحترام المتبادل ونحن ملتزمون بتوسيع التعاون في التجارة والطاقة وما هو أبعد من ذلك».

موقع الهيئة، للتعرف على قائمة المنتجات الغذائية المسموح طرحها داخل المقصف المدرسي، شريطة أن تكون مطابقة لقائمة المنتجات الغذائية والاشتراطات الموضحة في بنود لائحة المقاصف المدرسية. وفي حال موافقة الهيئة العامة للغذاء والتغذية على المتقدم بطلب الاستثمار في المقاصف يجب عليه إصدار ترخيص للمقصف المدرسي مدته عام دراسي 2025/2026م.

«الكهرباء» تطلب من «المنافسات» الموافقة على «توسعة الصبية»



الذي يعتبر من المشاريع المهمة في المرحلة الحالية. وأوضحت المصادر أن الوزارة تعول كثيراً على تنفيذ هذا المشروع الحيوي وفق برنامجه الزمني لتعزيز قدرتها الإنتاجية من الكهرباء، في ظل تأخر تنفيذ المشاريع الإنتاجية الأخرى. وأشارت إلى أنه في حال موافقة مجلس إدارة الجهاز

الذي يعتبر من المشاريع المهمة في المرحلة الحالية. وأوضحت المصادر أن الوزارة تعول كثيراً على تنفيذ هذا المشروع الحيوي وفق برنامجه الزمني لتعزيز قدرتها الإنتاجية من الكهرباء، في ظل تأخر تنفيذ المشاريع الإنتاجية الأخرى. وأشارت إلى أنه في حال موافقة مجلس إدارة الجهاز

انتهت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة من الرد على جميع استفسارات الجهاز المركزي للمنافسات بشأن مشروع محطة الصبية (المرحلة الرابعة) بقدرة إنتاجية 900 ميغاواط. وقالت مصادر إن الوزارة طلبت من الجهاز المركزي للمنافسات إعادة

للتأكد من مدى التزامها بالمعايير الصحية والغذائية

«هيئة الغذاء» تطلع على أطعمة المقاصف المدرسية

المطلوبة وإرسالها إلى السجل العام بمقر الهيئة العامة للغذاء والتغذية بمنطقة صباح السالم ق 2 - 207 عمارة 82، أو عبر الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للغذاء والتغذية - منصة التقديم على المقاصف المدرسية. وأعلنت الهيئة عن بدء التقديم واستمرار استقبال الطلبات حتى يوم الثلاثاء الموافق 1 محرم 2025 محددة المستندات المطلوب تقديمها وهي كتاب موافقة من إدارة الأنشطة التربوية بوزارة التربية المقر الرئيسي، والترخيص الصحي والتجاري للمنشأة المراد توريدهم الأغذية منها العامة للغذاء والتغذية على المتقدم بطلب الاستثمار في المقاصف يجب عليه إصدار ترخيص للمقصف المدرسي مدته عام دراسي 2025/2026م.

بشكل كبير في ضمان صحتهم ومنع أي مشاكل صحية قد تحدث نتيجة تناول أطعمة غير صالحة، مشيرة إلى أن هذا الإجراء يهدف إلى حماية صحة الطلاب. هذا الإجراء يهدف إلى حماية صحة الطلاب. هذا الإجراء يهدف إلى حماية صحة الطلاب.



أحد المقاصف المدرسية

حددت الهيئة العامة للغذاء والتغذية عدد 9 أخصائيات تغذية لزيارة المقاصف المدرسية وذلك للتأكد من مدى التزامها بالمعايير الصحية والغذائية. وقالت الهيئة في كتاب وجهته لوزارة التربية إنه بناء على التعاون المشترك بين قطاع التنمية التربوية والأنشطة المدرسية وقطاع تغذية المجتمع بالهيئة العامة للغذاء والتغذية فقد تم اختيار أسماء أخصائيات التغذية لتسهيل مهمة دخول فريق عمل المقاصف المدرسية للعام الدراسي 2024/2025 لقطاعي التعليم العام والخاص. وكشفت مصادر تربوية لـ«الأنباء» أن الهدف من زيارة المقاصف هي الاطلاع والتأكد من سلامة الأغذية والأطعمة التي تقدم للطلبة والتي تسهم